

أنموذج خطة استراتيجية لقسم الإدارة الصناعية/كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل للأعوام ٢٠٢٦-٢٠٣٠

أولاً: المقدمة

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع الصناعي على المستويين المحلي والعالمي، وبروز مفاهيم الثورة الصناعية الرابعة، والتحول الرقمي، وسلاسل الإمداد الذكية، تزداد الحاجة إلى كوادر متخصصة تمتلك مزيجاً متكاملاً من المهارات الإدارية والتقنية القادرة على قيادة العمليات الصناعية بكفاءة وابتكار. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية أن يتبنى قسم الإدارة الصناعية رؤية استراتيجية واضحة تستجيب لمتطلبات الصناعة الحديثة وتواكب تحديات التنافسية والجودة والإنتاجية المستدامة.

جاء إعداد هذه الخطة الاستراتيجية لقسم الإدارة الصناعية (٢٠٢٦-٢٠٣٠) استناداً إلى تحليل شامل للبيئة الداخلية والخارجية للقسم، وبما ينسجم مع الخطة الاستراتيجية للكلية والجامعة، ويعكس التزام القسم بتقديم برامج تعليمية متميزة، وتعزيز البحث العلمي التطبيقي، ودعم الشراكات مع القطاع الصناعي، وتوظيف التقنيات الرقمية في تطوير العملية التعليمية والبحثية. وقد تم الأخذ في الاعتبار التطورات المتسارعة في مجالات إدارة العمليات، وسلاسل الإمداد، ونظم إدارة الجودة، والهندسة الصناعية، والتحسين المستمر، وما تفرضه من متطلبات مفروضة من سوق العمل لخريجي القسم.

تهدف هذه الخطة إلى رسم مسار واضح لتطوير القسم من خلال حزمة من الأهداف الاستراتيجية والمبادرات العملية التي تركز على: الارتقاء بجودة البرامج الأكاديمية وتحديث مناهج الإدارة الصناعية ومفرداتها بما يتوافق مع معايير الاعتماد الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل وصولاً إلى تنمية قدرات الطلبة في مجالات التحليل الكمي واتخاذ القرار وتعزيز استخدام نظم المعلومات الصناعية ودعم الابتكار وريادة الأعمال الصناعية، بالإضافة إلى توطيد العلاقات مع إدارات المصانع والشركات والمؤسسات الإنتاجية عبر التدريب التعاوني، والاستشارات، ومشاريع التخرج التطبيقية.

كما تسعى الخطة إلى بناء بيئة بحثية محفزة تُشجع أعضاء هيئة التدريس وبرامج الدراسات العليا على إجراء بحوث تطبيقية تسهم في حل مشكلات تشغيلية وصناعية حقيقية، وتدعم توجهات التنمية في بيئة التصنيع والخدمات العراقية. كما تعمل الخطة كذلك على تطوير البنية التحتية المادية والرقمية للقسم، بما في ذلك



وتُعد هذه الخطة إطاراً مرناً قابلاً للمراجعة والتحديث الدوري، يعتمد على مؤشرات أداء واضحة وآليات متابعة وتقييم مستمرة، بما يضمن قياس مستوى التقدم في تحقيق الأهداف المنشودة. كما تستلزم الخطة تكاملاً حقيقياً في الجهود بين إدارة القسم، وأعضاء هيئة التدريس، والكادر الإداري، والطلبة، إضافة إلى الشركاء من القطاع الصناعي، لضمان تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة تسهم في تعزيز مكانة قسم الإدارة الصناعية كمرجعية أكاديمية ومهنية داعمة للتنمية الصناعية والاقتصادية خلال السنوات الخمس المقبلة .

ثانياً: رؤية القسم

الريادة الأكاديمية والبحثية في مجال الإدارة الصناعية على المستويين المحلي والإقليمي، والمساهمة في تطوير الأداء الصناعي وتحقيق التميز في كفاءة وجودة العمليات الإنتاجية.

ثالثاً: رسالة القسم

تأهيل كوادر مهنية وباحثية متخصصة في الإدارة الصناعية، قادرة على المساهمة في تطوير القطاع الصناعي ورفع كفاءة عملياته، وذلك من خلال تعليم متميز يجمع بين الجوانب النظرية والتطبيقية، وبحث علمي مرتبط باحتياجات سوق العمل الصناعي وتحدياته المعاصرة.

رابعاً: التحليل البيئي (نقاط القوة والضعف – الفرص والتهديدات)

يُعدّ التحليل البيئي خطوة أساسية في بناء الخطة الاستراتيجية لقسم الإدارة الصناعية، لما له من دور محوري في تشخيص الواقع الحالي، وتحديد عناصر القوة والضعف التي تواجهها في بيئته الداخلية والخارجية. ويمكن في هذا السياق الاعتماد على إحدى أكثر الأدوات شيوعاً وفاعلية في مجال التخطيط الاستراتيجي، وهي مصفوفة تحليل البيئة و المعروفة بـ(SWOT) التي تُعنى برصد وتقييم جوانب القوة والضعف الداخلية، مقابل الفرص والتهديدات الخارجية، ضمن الإطار البيئي الذي يمارس فيه القسم نشاطاته التعليمية والبحثية والاستشارية .

وتُسهم هذه المصفوفة في توفير رؤية شمولية متوازنة عن وضع قسم الإدارة الصناعية، من خلال تحديد قدراته الأكاديمية والبحثية والبنى التحتية المتاحة، ومدى مواءمة برامجها لمتطلبات سوق العمل، إلى جانب تحليل العوامل الخارجية ذات الصلة بالتطورات الصناعية والتكنولوجية، ومستوى الشراكات مع القطاع الإنتاجي. ويأتي ذلك في ضوء الأفق الزمني المحدد للخطة الاستراتيجية المقترحة والبالغ (٥ سنوات)، وبما



يمكن القسم من توظيف نقاط القوة واستثمار الفرص المتاحة، ومعالجة جوانب الضعف، والحد من تأثير التهديدات، بهدف تعزيز مكانته الأكاديمية ودوره في دعم التنمية الصناعية المستدامة.

أ. مصفوفة جوانب القوة والضعف

المعيار	نقاط القوة	نقاط الضعف
القيادة والحوكمة	- وجود هيكل تنظيمي واضح للقسم يدعم اتخاذ القرار الأكاديمي؛ دعم إدارة الكلية والجامعة لتطوير برامج الإدارة الصناعية ذات البعد التطبيقي؛ التزام بقيم الحوكمة والشفافية والجودة في تسيير شؤون القسم.	- محدودية الصلاحيات الممنوحة للقسم في استحداث أو تحديث بعض المسارات التطبيقية المتخصصة؛ بطء بعض الإجراءات الإدارية المرتبطة بإقرار البرامج الجديدة أو تعديل الخطط الدراسية.
الموارد المالية والمادية والتكنولوجية	- توفر قاعات دراسية مناسبة ومجهزة تقنياً؛ وجود مختبرات أو إمكانات أولية للمحاكاة الصناعية ودعم المقررات العملية؛ إمكانية الاستفادة من دعم وشراكات مع منشآت صناعية لتطوير البنية التحتية.	- محدودية الموازنات المخصصة لتحديث المختبرات والتجهيزات الصناعية المتقدمة؛ نقص بعض البرمجيات المتخصصة في مجالات المحاكاة الصناعية وسلاسل الإمداد وإدارة الجودة الشاملة.
أعضاء الهيئة التدريسية	- تنوع تخصصات أعضاء هيئة التدريس في مجالات الإدارة الصناعية، وإدارة العمليات، وسلاسل الإمداد، والجودة؛ امتلاك عدد من الأعضاء لخبرات عملية واستشارية في القطاع الصناعي؛ استعداد أكاديمي للمشاركة في تطوير المناهج والبرامج التطبيقية.	- ارتفاع الأعباء التدريسية والإدارية بما يحد من الوقت المتاح للبحث العلمي والتواصل مع الصناعة؛ محدودية مشاركة بعض الأعضاء في مشاريع تطبيقية أو استشارية مشتركة مع المنشآت الصناعية؛ حاجة مستمرة لاستقطاب كوادر متخصصة في مجالات دقيقة ناشئة.
الكادر الإداري	- توافر كادر إداري ملتزم يدعم العملية التعليمية وينظم شؤون الطلبة؛ خبرة معقولة في تنسيق التدريب الميداني والتعاون مع جهات خارجية.	- نقص عدد الموظفين المتخصصين في إدارة الشراكات الصناعية ومتابعة عقود التدريب والتعاون؛ حاجة إلى تطوير المهارات الرقمية والإجرائية للكادر الإداري لمواكبة أنظمة الإدارة الإلكترونية.
التعليم والتعلم	- برامج دراسية تجمع بين الجانب النظري والتطبيقي في الإدارة الصناعية؛ تضمين مشاريع تطبيقية وحالات دراسية صناعية ضمن المقررات؛ إمكانية توظيف التعلم القائم على المشروعات لحل مشكلات تشغيلية واقعية.	- الحاجة إلى زيادة الزيارات الميدانية المنتظمة للمنشآت الصناعية؛ تفاوت مهارات الطلبة في الجوانب العددية والتحليلية والرقمية؛ محدودية توظيف بعض استراتيجيات التعلم النشط والمحاكاة الصناعية في جميع المقررات.



المعيار	نقاط القوة	نقاط الضعف
البحث العلمي والأنشطة التعليمية	توفر مجالات بحثية تطبيقية واسعة في موضوعات تحسين العمليات، وسلاسل الإمداد، والجودة، والإنتاجية؛ إمكانية بناء مشروعات بحثية مشتركة مع القطاع الصناعي؛ وجود قابلية لدى جهات صناعية للتعاون في الدراسات الميدانية.	محدودية التمويل المتاح للبحوث التطبيقية والمخبرية؛ صعوبات في الوصول إلى قواعد بيانات صناعية متخصصة ومحدثة؛ ضعف انتظام تنظيم ملتقيات وورش بحثية متخصصة في الإدارة الصناعية على مستوى القسم.
المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة	مساهمة القسم في مبادرات توعوية مرتبطة برفع كفاءة استخدام الموارد والطاقة وتحسين ممارسات السلامة المهنية في المنشآت؛ استعداد أكاديمي لتقديم استشارات وتدريب قصير الأمد للقطاع الصناعي المحلي.	محدودية توثيق أنشطة المسؤولية الاجتماعية وقياس أثرها؛ قلة البرامج المنتظمة الموجهة لدعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، أو نشر ثقافة الاستدامة الصناعية على نطاق مجتمعي واسع.
إدارة الجودة والتطوير	تبنى القسم لسياسات وإجراءات مرتبطة بضمان الجودة والتحسين المستمر؛ العمل على موازنة البرامج مع معايير الاعتماد الأكاديمي الوطن أو الدولي ذات الصلة بالمجال الصناعي.	تعمد متطلبات الاعتماد والقياس الدوري لمخرجات التعلم؛ الحاجة إلى أنظمة أكثر تطوراً لرصد مؤشرات الأداء ومتابعة تنفيذ خطط التحسين؛ ارتفاع عبء التوثيق والمتابعة مقارنة بالإمكانات البشرية المتاحة.
الطلاب والخريجون	<ul style="list-style-type: none"> • البرامج المقدمة في القسم : امتلاك خريجي القسم سمعة طيبة في المؤسسات الصناعية المحلية، مما يسهل عملية التوظيف والتدريب الميداني. • المشاركة في الأنشطة والمسابقات: وجود روح ابتكارية لدى الطلبة تظهر من خلال مشروعات التخرج المتميزة والمشاركة في المبادرات الريادية. 	<ul style="list-style-type: none"> • انخفاض معدلات الإقبال الطلابي :تميز التخصص بجاذبية عالية لدى الطلبة الجدد نتيجة ارتباطه المباشر بمتطلبات سوق العمل الصناعي المتطور • وجود تفاوت بين المعارف النظرية التي يتلقاها الطالب وبين المهارات التقنية الميدانية المطلوبة في المصانع الذكية. • حاجة الطلاب إلى تعزيز المهارات اللغوية والقدرة على التعامل مع برمجيات إدارة العمليات المتقدمة (مثل.ERP) • انخفاض معدلات الانخراط في البحث العلمي: ضعف مساهمة الطلاب (خاصة في المرحلة الجامعية الأولى) في البحوث التطبيقية المنشورة مع أعضاء هيئة التدريس.



ب- مصفوفة جوانب الفرص والتحديات

المعيار	الفرص	التحديات
القيادة والحوكمة	توجه الجامعة والكلية نحو تعزيز الارتباط بالقطاع الصناعي ودعم البرامج التطبيقية في مجال الإدارة الصناعية؛ تبني سياسات تشجع على الشراكات مع المصانع والشركات الإنتاجية؛ إمكانية الاستفادة من مبادرات وطنية تعزز التنافسية الصناعية وجودة المخرجات التعليمية.	تغير السياسات العليا وعدم استقرار التشريعات المتعلقة بالتعليم العالي أو بالقطاع الصناعي؛ المركزية في اتخاذ القرار بما قد يحد من سرعة استجابة القسم لمتطلبات سوق العمل؛ احتمال تضارب الأولويات بين التوجهات الأكاديمية وبعض متطلبات الجهات الصناعية.
الموارد المالية والمادية والتكنولوجية	توفر فرص تمويل لمشروعات بحثية وتطبيقية مشتركة مع القطاع الصناعي؛ إمكانية الحصول على دعم من مؤسسات صناعية أو جهات مانحة لتجهيز المختبرات وقاعات المحاكاة؛ الاستفادة من مبادرات التحول الرقمي والصناعة 4.0 لتطوير البنية التحتية التعليمية.	الاعتماد الكبير على التمويل الحكومي المحدود وما يترتب عليه من بطء في تحديث التجهيزات؛ ارتفاع كلفة إنشاء وتطوير المختبرات الصناعية المتقدمة والبرمجيات المتخصصة؛ مخاطر تقادم الأجهزة والأنظمة التقنية في حال عدم تجديدها بشكل دوري.
أعضاء الهيئة التدريسية	إمكانية التعاون مع خبراء وممارسين من القطاع الصناعي في التدريس والتدريب والإشراف على المشروعات؛ فرص للمشاركة في فرق عمل واستشارات صناعية تعزز الخبرة التطبيقية؛ توفر برامج تدريب وتطوير مهني لأعضاء الهيئة التدريسية في موضوعات حديثة مثل التحول الرقمي الصناعي وسلاسل الإمداد الذكية.	تسرب الكفاءات الأكاديمية ذات الخبرة الصناعية بسبب ضعف الحوافز أو المنافسة من سوق العمل؛ صعوبة استقطاب أساتذة متخصصين في مجالات دقيقة وحديثة ضمن الإدارة الصناعية؛ زيادة الأعباء التدريسية والإدارية بما يحد من تفرغ أعضاء الهيئة للتطوير والبحث والتواصل مع الصناعة.
الكادر الإداري	فرص تدريب مجانية أو مدعومة للكادر الإداري في مجالات إدارة الشراكات الصناعية، والتحول الرقمي، وأنظمة معلومات الطلبة؛ إمكانية تطوير وحدات متخصصة لخدمة الربط بين القسم والقطاع الصناعي (مثل وحدة التدريب التعاوني أو وحدة الخريجين).	ارتفاع معدل الدوران وعدم الاستقرار الوظيفي في بعض الوظائف الإدارية؛ محدودية عدد الموظفين المتخصصين في إدارة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع القطاع الصناعي؛ ضعف المهارات الرقمية لبعض أفراد الكادر الإداري بما يؤثر في كفاءة تطبيق الأنظمة الإلكترونية.
التعليم والتعلم	تنامي الطلب المجتمعي والصناعي على خريجي برامج الإدارة الصناعية؛ إمكانية توسيع فرص التدريب التعاوني والزيارات الميدانية والمشروعات التطبيقية بالتعاون مع المصانع والشركات؛ التوسع في استخدام المنصات الرقمية ومحاكاة العمليات الصناعية لدعم التعلم النشط والتطبيقي.	ضعف التطبيق العملي وربط بعض المقررات بصورة كافية بالبيئة الصناعية الفعلية بسبب محدودية المختبرات أو الشراكات؛ فجوة محتملة بين مخرجات التعلم في بعض المقررات ومتطلبات بعض التخصصات الصناعية الدقيقة؛ تسارع التطورات التكنولوجية والإدارية في القطاع الصناعي بما قد يسبق سرعة تحديث الخطط الدراسية إذا لم تُراجع بانتظام.
البحث العلمي والأنشطة	• تزايد الدعم الحكومي والدولي للمشروعات البحثية التي تتناول قضايا التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في القطاع الصناعي.	• سرعة تقادم المناهج البحثية والتعليمية نتيجة التطور الهائل في تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، مما قد يجعل بعض الأنشطة الأكاديمية غير مواكبة للمستجدات العالمية.

المعيار	الفرص	التحديات
التعليمية	<ul style="list-style-type: none"> • توافر منصات النشر العالمي الرصينة (مثل Scopus و Clarivate) التي تولي اهتماماً متزايداً بأبحاث الثورة الصناعية الرابعة وسلاسل الإمداد الذكية. • إمكانية عقد شراكات بحثية عابرة للحدود مع مراكز أبحاث عالمية متخصصة في المحاكاة الصناعية ونظم المعلومات الإدارية المتقدمة. • افتتاح المؤسسات الصناعية الكبرى على التعاون في تمويل كراسي بحثية أو مختبرات متخصصة مقابل إيجاد حلول علمية لمشكلاتها التشغيلية. • * توجه الدولة نحو "رقمنة المعرفة"، مما يوفر فرصاً للوصول إلى قواعد بيانات صناعية ضخمة يمكن توظيفها في البحوث الكمية والتنبؤية. 	<ul style="list-style-type: none"> • امتناع المؤسسات الصناعية عن تزويد الباحثين بالبيانات الميدانية اللازمة للدراسات التطبيقية لدواعي السرية، مما يعيق تحقيق أهداف "البحوث المرتبطة بتحديات البيئة المحلية". • احتمالية تراجع المخصصات المالية الموجهة لدعم المؤتمرات العلمية والورش التخصصية نتيجة التقلبات الاقتصادية، مما يؤثر على استدامة الأنشطة التعليمية المخطط لها. • تنامي عدد البرامج المناظرة في الجامعات الخاصة والدولية التي تمتلك إمكانيات تقنية ومادية عالية، مما قد يؤدي إلى استقطاب الكفاءات البحثية والطلاب المتميزين. • فجوة المهارات في سوق العمل: تسارع التغير في المهارات المطلوبة للوظائف الصناعية الحديثة، مما يفرض ضغطاً مستمراً على القسم لتحديث الأنشطة التعليمية بشكل دوري وسريع لتجنب ضعف موازنة المخرجات
المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة	<ul style="list-style-type: none"> • التوجه الوطني نحو "الصناعة الخضراء": تنامي المبادرات الحكومية الداعمة للاستدامة، مما يفتح آفاقاً للقسم لتقديم استشارات حول تقليل الانبعاثات وإدارة النفايات الصناعية. • تزايد الطلب على برامج المسؤولية الاجتماعية: رغبة المؤسسات الصناعية في تحسين صورتها الذهنية عبر التعاون مع الجامعات في برامج التنمية المستدامة. 	<ul style="list-style-type: none"> • ضعف الوعي البيئي لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة: مما قد يعيق استجابة المجتمع المحلي لبرامج التوعية والمبادرات التي يطلقها القسم. • الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على التمويل المجتمعي: احتمالية تقليص الشركات لميزانيات المسؤولية الاجتماعية، مما يؤثر على المبادرات المشتركة.
إدارة الجودة والتطوير	<ul style="list-style-type: none"> • اعتماد المعايير الدولية للجودة الأكاديمية: توفر نظم اعتماد عالمية متخصصة في الإدارة الصناعية، مما يمنح القسم فرصة لرفع تصنيفه العالمي. • توجه المؤسسة التعليمية نحو أتمتة العمليات، مما يسهل على القسم تحقيق هدف "أتمتة عملية إدارية" بدقة عالية. 	<ul style="list-style-type: none"> • احتمالية وجود عوائق إدارية قد تبطئ من سرعة الاستجابة لمتطلبات تحديث معايير الجودة والتحول الرقمي الكامل. • التحديات المتعلقة بتقبل الكوادر لآليات الجودة الحديثة أو التحول من النظم التقليدية إلى النظم المؤتمتة بالكامل.
الطلاب والخريجون	<ul style="list-style-type: none"> • حاجة سوق العمل الماسة لخريجين يتقنون مهارات الثورة الصناعية الرابعة وسلاسل الإمداد الرقمية. • نمو حاضنات الأعمال وريادة الأعمال: توفر بيئة داعمة للطلاب لتحويل مشروعات تخرجهم إلى شركات ناشئة، وهو ما ينسجم مع أهداف القسم الابتكارية. 	<ul style="list-style-type: none"> • الفجوة بين التعليم والواقع الصناعي المتسارع: خطر عدم قدرة المناهج التقليدية على مواكبة المهارات التقنية المتغيرة بسرعة في المصانع الحديثة. • المنافسة من برامج الشهادات المهنية الدولية: لجوء الطلاب إلى الدورات التقنية-الخارجية كبديل أو منافس للتعليم الأكاديمي التقليدي.

خامساً: الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات الرئيسية لتطبيقها

تتضمن تطوير البرامج الأكاديمية والمقررات بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، ورفع كفاءة الخريجين من خلال دمج التعليم النظري بالتطبيقي، وتبني وسائل تعليم حديثة، والسعي نحو الاعتماد الأكاديمي * و. يمكن أن تضمن الأهداف الاستراتيجية :

مصفوفة جوانب القوة والضعف :

المعيار	القوة	الضعف
القيادة والحوكمة	١	٠
الموارد المادية والمالية والتكنولوجية	٧٠	٣٠
أعضاء الهيئة التدريسية	٣٠	-
الكادر الإداري	٣	-
التعليم والتعلم	٨٠	٢٠
البحث العلمي والأنشطة التعليمية	٨٠	٢٠
المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة	٩٠	١٠
إدارة الجودة والتطوير	٩٠	١٠
الطلاب والخريجون	٤١٢	٠

مصفوفة جوانب الفرص والتحديات :

المعيار	الفرص	التحديات
القيادة والحوكمة	١	٠
الموارد المادية والمالية والتكنولوجية	٧٠	٣٠
أعضاء الهيئة التدريسية	٣٠	-
الكادر الإداري	٣	-
التعليم والتعلم	٨٠	٢٠
البحث العلمي والأنشطة التعليمية	٨٠	٢٠
المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة	٩٠	١٠
إدارة الجودة والتطوير	٩٠	١٠
الطلاب والخريجون	٤١٢	٠

* حصل القسم على الاعتماد البرامجي لبرامج بكالوريوس الإدارة الصناعية وفق الأمر الوزاري ذي العدد

ج د أ / ٧٧٦٨ في ٢٠٢٥/١٢/٣١



١- التميز الاكاديمي (منظومة تعليمية مبدعة قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل)

المؤشر	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠
عدد البرامج الاكاديمية لموانمة سوق العمل	٤	٤	٤	٤	٤
عدد البرامج الاكاديمية المحدثة وفق متطلبات سوق العمل	٥	٥	٥	٥	٥
عدد البرامج التي تتضمن تدريباً عملياً وميدانياً	٤	٤	٤	٤	٤
عدد الخريجين الذين يحصلون على وظائف بسوق العمل	٣٠	٣٥	٤٠	٤٥	٥٠
عدد المقررات الدراسية التي تستخدم تقنيات تعليم متقدمة	٤	٤	٤	٤	٤
عدد البرامج الاكاديمية التي تحصل على الاعتماد الاكاديمي	١	١	١	١	١

٢- التميز في البحث العلمي محلياً ودولياً

المؤشر	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠
عدد البحوث المنشورة (محلياً) في مجلات محكمة	٢٥	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠
عدد البحوث المنشورة (عالمياً) في مجلات محكمة	٧	٨	٩	١٠	١٠
عدد المشروعات البحثية الممولة من جهات خارجية	١	٢	١	٢	١
عدد البحوث المشتركة مع منظمات خارجية	١	١	١	١	١
عدد البحوث التي تضم باحثين من دول أخرى	٤	٥	٦	٧	٨
الجهود البحثية المتوقعة حصولها على جوائز محلية او دولية	١	١	١	١	١

٣- المسؤولية الاجتماعية (تعظيم دور الجامعة في الشراكات المجتمعية)

المؤشر	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠
عدد الاتفاقيات التي يتوقع عقدها مع منظمات المجتمع المدني	١	١	١	١	١
عدد المبادرات التي يتوقع افادة المجتمع منها	٢	١	٢	١	٢
حجم الأموال المخصصة لنشاطات المسؤولية الاجتماعية	٠	٠	٠	٠	٠
عدد المشروعات المجتمعية التي ستسهم الكلية بتطويرها	١	١	١	١	١
عدد البرامج التدريبية التي نفذتها الكلية	١	١	١	١	١

٤- بنية تحتية تتوافق مع متطلبات التحول الرقمي :

المؤشر	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠
نسبة تغطية شبكة الانترنت للكلية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مدى مطابقة الأنظمة الرقمية في الكلية للمعايير الوطنية	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤
نسبة الخدمات الجامعية التي تقدم الكترونياً في الكلية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد العمليات المؤتمتة الكترونياً على نحو متكامل	٦	٨	١٠	١٢	١٤



٥- دمج اهداف التنمية المستدامة في الأنشطة

المؤشر	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠
عدد المشروعات البحثية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة	٢	٢	٢	٢	٢
عدد المبادرات البيئية داخل الكلية	٢	٢	٢	٢	٢
عدد اللجان المتخصصة في قضايا التنمية المستدامة	٢	٤	٦	٨	١٠
عدد الجوائز التي يتوقع الحصول عليها في مجال التنمية المستدامة	٢	١	٢	٢	١
عدد البرامج الأكاديمية التي تتضمن مقررات تخص التنمية المستدامة	٢	١	٢	١	٢

٦- التعاون المحلي والدولي (الخارجي) :

المؤشر	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠
عدد مذكرات التفاهم والاتفاقيات المحلية الموقعة	٠	٠	٠	٠	٠
عدد مذكرات التفاهم والاتفاقيات الدولية الموقعة	٠	٠	٠	٠	٠
عدد البرامج الدراسية المشتركة مع كليات محلية	١	١	١	١	١
عدد البرامج الدراسية المشتركة مع كليات خارجية	١	١	١	١	١
عدد المشاركة في المؤتمرات الدولية	١	١	١	١	١

٧- الابتكار وريادة الاعمال :

المؤشر	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠
عدد المشروعات التي تم احتضانها من قبل الكلية	-	١	١	١	١
عدد المشروعات البحثية للطلاب التي ستحول لمشروعات حقيقية	٢	٢	٢	٢	٢
عدد براءات الاختراع التي سيتم تسويقها	٠	٠	٠	٠	٠
عدد المقررات الدراسية الداعمة لريادة الاعمال والابتكار	٢	٢	٢	٢	٢
عدد المعارض الريادية التي سيتم اقامتها	١	١	١	١	١
عدد الجهات الداعمة الخارجية للمشروعات الريادية في الكلية	١	١	١	١	١

سادساً: تحديد الاستراتيجيات

وهي مجموعة الأدوات التي سيتم تبنيها بمثابة خطط تفصيلية (أدوات) لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة، وفي إطار السعي لتحقيق تلك الأهداف، نجد أن أهم الاستراتيجيات التي يجب أن تتبناها كليات الجامعة ومراكزها المختلفة، تتمثل بالآتي:



١. استراتيجية تطوير البحث العلمي (استراتيجية أو خطة التطوير) تضم مجموعة من المؤشرات التي يجب مضاهاتها لصياغة هذه الاستراتيجية وتنفيذها خلال مدة الخطة، وعلى النحو الآتي:
١- استراتيجية تطوير البحث العلمي :

المؤشر	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠
اعداد البحوث التطبيقية المرتبطة بتحديات البيئة المحلية	٦	٧	٨	٩	١٠
اعداد البحوث متعددة التخصصات	٢	٣	٤	٥	٦
اعداد المؤتمرات العلمية	١	١	١	١	١
اعداد الندوات العلمية	١	٢	٢	٢	٢
اعداد ورش العمل	٣	٣	٣	٣	٣
اعداد الدورات التدريبية للمستفيدين من الكلية والجامعة	٢	٣	٤	٤	٦
اعداد الدورات التدريبية للمستفيدين من خارج الكلية والجامعة	١	٢	٢	٢	٢

٢- استراتيجية التعاون المحلي والدولي :

المؤشر	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠
اعداد الاتفاقيات المحلية (التوأمة)	٠	٠	٠	٠	٠
اعداد الاتفاقيات الدولية (التوأمة)	٠	٠	٠	٠	٠
اعداد الشركات المحلية					
اعداد الشركات الدولية					
اعداد التحالفات المحلية					
اعداد التحالفات الدولية					
اعداد العقود المحلية					
اعداد العقود الدولية					
تطور اعداد البرامج الدراسية المشتركة محليا	١	١	١	١	١
تطور اعداد البرامج الدراسية المشتركة دوليا	١	١	١	١	١

٣- استراتيجية تطوير البنية التحتية باتجاه التحول الرقمي :

المؤشر	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠
اعداد حالات تطوير الشبكات (حجم ونوعية)	١	٢	٣	٤	٥
اعداد مراكز البيانات	٠	١	١	١	١
إضافات للأجهزة والمعدات	٥	١٠	١٥	١٥	١٥
الإضافات لحالات التطوير التكنولوجي (الحوسبة السحابية والنكاه الصناعي مثلا)	٢	٢	٢	٢	٢
اعداد الدورات التدريبية للكوادر	٨	٩	١٠	١١	١٢
تطور اعداد الموارد البشرية المتخصصة	٢	٣	٤	٥	٦

